

الأمم المتحدة



## الجمعية العامة

الدورة الخامسة  
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة  
٣٠ الجلسة  
المعقدة يوم الخميس  
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥  
الساعة ١٥:٠٠  
نيويورك

### محضر موجز للجلسة الثلاثين

(الجمهورية الدومينيكية)

السيدة تافاريس دو ألفاريس

الرئيس:

(نائبة الرئيس)

(بوتان)

السيد تشيرغ

وفي وقت لاحق:

(الرئيس)

### المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام (تابع)

البند (١٠٥) من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

.../..

Distr. GENERAL  
A/C.3/50/SR.30  
21 March 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصوير. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

95-82342

\* \* 9582342

**نظرا لغياب السيد تشيرنغ (بوتان) فقد ترأست الجلسة السيدة**  
**تافاريس دو ألفاريس (الجمهورية الدومينيكية)، نائبة الرئيس**

**افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠**

**البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)** (A/50/38, A/50/3, A/50/110, A/50/163, A/50/215-, A/50/425-S/1995/787, A/50/398, A/50/378, A/50/369, A/50/346, A/50/257/Rev.1-E/1995/61/Rev.1, S/1995/475 (Add.1 A/CONF.177/20 :A/50/747-E/1995/126, A/50/691, A/50/538

**البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام (تابع)** (A/50/744)

١ - السيد أحمد (الهند): قال لقد اتخذت حكومته إجراء إيجابياً يتيح تمكين المرأة في المجالين السياسي والاقتصادي. وقد ساعدت التدابير التي أجريت على الدستور الهندي المرأة في المشاركة على نحو نشط في مجال الحكم المحلي الذاتي في المناطق الحضرية والريفية. وتعمل اللجنة الوطنية للمرأة، التي ينبغي للحكومة أن تستشيرها في جميع القضايا الرئيسية، كأمين للمظالم لمراجعة الضمانات القانونية والدستورية والتدخل في حالات الانتهاكات.

٢ - ومضى يقول لقد راعت استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة في الهند حقيقة أن ٩٠ في المائة من النساء العاملات في الهند يعملن في القطاع غير الرسمي. وقد وضعت مشاريع وبرامج لتقديم المساعدة وتوفير التدريب المهني والائتمان والمعاشات والمكافآت الأسرية للمرأة.

٣ - وطرق إلى التعليم، فقال إن السياسة الوطنية بشأن التعليم تستدعي من نظام التعليم الوطني توفير دعم أكبر للبنات وتقليل الفوارق بين الجنسين. وأضاف أن حكومته أصدرت أيضاً تشريعاً لمعالجة العنف الأسري وأعرب عن أسفه لظهور أشكال أخرى من العنف الإرهابي الموجه للمرأة في العالم.

٤ - واستطرد قائلاً إن وسائل الاتصال الدولية تحمل مسؤولية مهمة بسبب قدرتها على التأثير في التصورات والسياسات، وينبغي عليها بدلاً من تسلیط الأضواء على الأدوار النمطية، أن تمارس قدرًا أكبر من الحساسية. ولذلك كان دورها مثار اهتمام حاسم في منهاج عمل بيجينغ. وفي عصر اتصالات لا تحددها حدود يمكن للتعاييش بين وسائل اتصال الجنوب والشمال أن يفيد جميع من يستخدمونها. كما ينبغي أن تضمن الأمم المتحدة أيضًا تغطية جميع مناطق العالم وليس البلدان النامية فقط في تغطيتها البصرية والشفوية لاهتمامات المرأة.

٥ - ومضى يقول إن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الجماهيرية في الهند تستحق تقديراً خاصاً بسبب دورها البارِئ في تسليط الضوء على اهتمامات المرأة. وقد وضعت الخطط الإنمائية الحكومية بالتشاور مع المستفيدين منها وتشترك المنظمات غير الحكومية مع الحكومة في تنفيذها.

٦ - واستطرد قائلاً إن القضاء على الفقر وجعله غلاباً على النساء يحتاج لمعالجة على الصعيدين الوطني والدولي. وقد تضاعف في الهند الدعم المقدم في الميزانية للقطاع الاجتماعي بأكثر مما كان عليه في الفترة ١٩٩٢-١٩٩١.

٧ - وأردف قائلاً إن مؤتمر بيجينغ أوضح تأييد طاغ لتمكين المرأة الاقتصادي والسياسي وإن هناك اختلافاً واضحاً بين البلدان النامية والأخرى متقدمة النمو في التركيز الذي توجهه للتنمية والقضايا الاجتماعية وأن العنف الموجه ضد المرأة هو مجال اهتمام عالمي. وتحتاج جميع القضايا التي أثيرت في إعلان ومنهاج عمل بيجينغ لمعالجتها على نحو متساوٍ على الصعيد الدولي.

٨ - وتتابع قائلاً إن المسؤلية الرئيسية في التنفيذ تقع على عاتق الحكومات، إلا أن ثمة حاجة إلى تعزيز المؤسسات كالمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة الذي قدم بحوثاً ممتازة بشأن قضايا المرأة ولا سيما في بلدان العالم النامي.

٩ - واختتم قائلاً إن الهند قد بدأت في تنفيذ الالتزامات التي أبرمتها في بيجينغ وذلك بوضع سياسة وطنية للمرأة تستهدف إنفاق ٦ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للتعليم وإنشاء منصب لمفوض لحقوق المرأة.

١٠ - السيد أدوا (كينيا): أشار إلى البند ١٠٧ من جدول الأعمال فقال إن دستور كينيا يكفل المساواة بين الرجل والمرأة في جميع أوجه الحياة، وهو أساس التشريعات والسياسات الرامية إلى تحسين مركز المرأة. وقال إن كينيا قد وقعت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهي ملتزمة بضمان إدماج الاهتمامات والتصورات المتعلقة بالجنسين في سياسات وبرامج التنمية المستدامة وبتعزيز آليات تقييم أثر السياسات الإنمائية على المرأة. ويتمثل التحدي الحالي لمخططي التنمية في كينيا في تحديد البرامج التي توحد أنشطة المرأة ابتداءً من الصعيد الجماهيري وتمشياً مع أهداف السياسة الموضوعة في الخطة الإنمائية السابعة. وقد أوضحت الحكومة التزامها بقضايا المرأة بإنشاء مكتب للمرأة في وزارة الثقافة وإدارات نسائية في القطاعات الرئيسية الأخرى.

١١ - ومضى يقول إن استعراض وتقدير استراتيجيات نيروبي التطوعية للنهوض بالمرأة قد أظهر تحقيق مكاسب ملموسة في مجال التعليم والصحة. وقد سعت حكومته أيضاً إلى تنفيذ الجوانب القانونية للاستراتيجية بإنشاء قوة عمل حكومية لمراجعة القانون المتعلقة بالمرأة. وقد رئي ضرورة اتخاذ تدابير عقابية إضافية لمعالجة جميع أشكال العنف ضد المرأة.

١٢ - واستطرد يقول إن حكومته ملتزمة بهدف منظمة الصحة العالمية الرامي ل توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠. وقد عملت على رفع معدل توقع الحياة وخفض معدلات وفيات الرضع والأمهات. وفي مجال التمكين السياسي والاقتصادي فإنها ملتزمة بضمان تعزيز ودعم الأنشطة التجارية للمرأة ومشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية والمحلية. كما أصدرت قوانين تعطى الرجل والمرأة حقوقاً متساوية في الإرث، وتبذل الجهود لتكثيف البرامج لتنمية الناخبات. كما تم تعيين عدد من النساء في مناصب قيادية في الجهاز القضائي. وتلتزم كينيا أيضاً بتحسين نوعية تعليم الإناث وقد حققت تسجيل أعداد متساوية للبنات في المدارس الأولية.

١٣ - واستطرد يقول إن بعض التقدم الذي حققته كينيا في تنفيذ استراتيجيات نيروبوي التطوعية للنهوض بالمرأة قد تقويض الآثار المعاكس لبرامج التكيف الهيكلي، وعبء الديون، والشروط التجارية غير المنصفة، وسوء الأوضاع المناخية. وتعتقد حكومته أن استمرار التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومجتمع المانحين ومنظومة الأمم المتحدة في دعم البرامج النسائية في كينيا سيكفل استمرار التقدم.

١٤ - وطرق إلى البند ١٦٥ من جدول الأعمال، فقال إن منهاج عمل بيجينغ سيلعب دوراً مهماً في التعجيل بتحقيق الأهداف الموضوعة في استراتيجيات نيروبوي التطوعية. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية في تنفيذ أهداف منهاج الاستراتيجي تقع على عاتق الحكومات، فإن وفده يعتقد بضرورة صدور التزام سياسي قوي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتعبئة الموارد الكبيرة لهذا الغرض، ولا سيما في أفريقيا والبلدان الأقل نمواً. ويعتبر القضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان شروطاً أساسية لتحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

١٥ - وأردف قائلاً إن حكومته تناشد المجتمع الدولي والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة لبذل كل جهد ممكن لتسهيل التنفيذ العاجل لمنهاج العمل. إذ أن أي تأخير يعني زيادة في مستوى الأممية للإناث وتهميشهن، وحدوث حالات أكثر لوفيات الأطفال عند الولادة والنزاعات المسلحة. وقال إن كينيا ملتزمة بإشراك المرأة الحضرية والريفية في البرامج المهدفة إلى النهوض بها وبترويج السلام والمساواة والتنمية.

١٦ - ومضى يقول إن وفده لا يؤيد الدمج المقترن للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لأن كلاً منها يلعب دوراً مهماً في تنفيذ منهاج العمل. وإنما يوصي بقوة بمساعدة المساهمات في الموارد الرئيسية للصندوق الإنمائي للمرأة لتمكينه من تنفيذ ولايته بشأن تمكين المرأة الاقتصادي والسياسي.

١٧ - وقال إن وفده يرى أيضاً أن اقتراح الأمين العام بإنشاء مجلس رفيع المستوى من ١٥ إلى ٢٠ شخصية بارزة لتقديم المشورة له بشأن متابعة مؤتمر بيجينغ. لن يساعد في التعجيل بتنفيذ منهاج العمل. وبدلاً من ذلك فإنه يوصي بتعزيز دور ولايات اللجنة المعنية بمركز المرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب

من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما يؤيد التوصية الواردة في منهاج العمل بإنشاء منصب رفيع لمستشار عن القضايا الخاصة بالجنسين في مكتب الأمين العام.

١٨ - السيدة فارغاس دي لوسادا (كولومبيا): تحدثت بشأن البند ١٠٧ من جدول الأعمال، فقالت إن حكومتها مقتنعة بأن هناك حاجة ملحة لإقامة مجتمع أكثر عدالة يقوم على تساوي الفرص بين الرجل والمرأة. وقالت لقد أحرزت المرأة في كولومبيا تقدماً أكثر من الرجل في مجال التعليم وأصبحت تمثل منذ أواخر الثمانينيات ما يزيد على نصف السكان المسجلين في جميع مستويات التعليم بما فيه التعليم العالي. كما ساهمت أيضاً وبدرجة كبيرة في سوق العمل دون أن تهمل دورها التقليدي في المنزل بالرغم من التقليل لهذا الدور المزدوج من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وقل أن يتم تسجيله في الحسابات القومية. وأضافت لقد لعبت المرأة دوراً أساسياً في التغيرات الديموغرافية التي حدثت في العقود القليلة الماضية ويمثل الخفض الجذري في معدلات المواليد أثراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٩ - ومضت تقول إن حكومتها تدرك رغم ذلك أن ما أنجزته لا يعتبر كافياً وإن هناك حاجة لتشجيع سياسة شاملة لتحقيق العدالة بين الجنسين وتبعاً لذلك فقد اعتمدت في عام ١٩٩٤ سياسة اشتملت من بين أهدافها على تعزيز التغيير الثقافي، وإدخال تصور بالجنسين في إدارة السياسات والبرامج الإنمائية، ووضع وتنفيذ برامج وأنشطة لتحسين نوعية الحياة للمرأة الفقيرة بـإزالة المعوقات التي تحد من حصولها على مكاسب التنمية، وتحقيق مشاركة متساوية من جانب المرأة في الدولة وهيئات صنع القرار الأخرى. وشملت الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف تأسيس الهيئات المسؤولة عن تنسيق تنفيذ السياسة الخاصة بالمساواة بين الجنسين على مختلف المستويات، ووضع خطة إعلامية وطنية لتعزيز التضامن بين الرجل والمرأة، وتحقيق التوعية بأهمية اقتسام المسؤوليات الأسرية، وتعزيز المنظمات النسائية من أجل تطوير الأنشطة الرامية إلى تنفيذ ومتابعة السياسة الخاصة بالمساواة بين الجنسين.

٢٠ - واختتمت قائلة إن كولومبيا بوصفها عضواً في حركة عدم الانحياز قد جددت التزامها بمنهاج عمل بيجينغ وأكدت من جديد تصميمها على ضمان تحقيق النهوض بالمرأة، وهي على قناعة بأن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات المجتمع هي أمر لا محيد عنه لتحقيق المساواة والتنمية والسلام.

٢١ - السيدة فريتش (لختنستاين): قالت إن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجينغ يجب أن يتم على الصعيد الوطني بحيث تتبع الحكومات سياسات محددة لتحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وتوحيد التصورات المتعلقة بالجنسين في جميع أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

٢٢ - ومضت تقول لقد اكتملت الإجراءات الرسمية الداخلية لانضمام لختنستاين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و تستطيع حكومتها وبالتالي أن تساهم في تحقيق الهدف المتمثل بالتصديق

الشامل على الاتفاقية لعام ٢٠٠٠. وأضافت أن حكومتها مقتنعة تماماً بالحاجة إلى أحكام الاتفاقية وأحكام منهاج عمل بيجينغ التي تتعلق بالاتفاقية. وفي إطار عمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تؤيد لختنشتاين جهود اللجنة المعنية بمركز المرأة الرامية إلى وضع مشروع بروتوكول اختياري خاص بإجراء للرسائل. وقالت إن لختنشتاين وبعد أن أصبحت دولة طرفاً في الاتفاقية ستدرس أيضاً قرار الدول الأطراف بشأن مراجعة المادة (١).٢٠

٢٣ - واستطردت قائلة إن على الآليات الوطنية أن تقوم بدور رئيسي في وضع سياسات وطنية لتنفيذ منهاج العمل. وقد قررت حكومتها إنشاء آلية وطنية إضافية تخدم كمركز اتصال لجميع القضايا المتعلقة بمساواة المرأة وتنسيق جميع الجهود في هذا المجال وتقديم الدعم للتوحيد على نطاق الحكومة لوضع تصور للمساواة بين الجنسين في جميع المجالات المتعلقة بالسياسة، وإقامة علاقات مع المنظمات غير الحكومية والعمل معها في تنفيذ منهاج العمل والالتزامات الوطنية.

٢٤ - ومضت تقول وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن تستند متابعة مؤتمر بيجينغ إلى نهج متكامل لقضايا المرأة ضمن إطار متابعة منسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية التي عُقدت في السنوات القليلة الماضية، والتي نتج عنها جمِيعاً إنجازات كبيرة فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة. وأن اتباع نهج على نطاق المنظومة، والتنسيق الفعال للجهود، وتعزيز إطار عمل التعاون الدولي بشأن القضايا الخاصة بالجنسين تعتبر كلها أمراً لا مفر منه لتلك المهمة. كما ينبغي أيضاً إدماج أحكام منهاج العمل في أنشطة الأمم المتحدة الجارية الأخرى كالعمل بشأن خطة من أجل السلام وخطبة من أجل التنمية. ولا يزال هنالك الكثير الذي ينبغي عمله داخل أمانة الأمم المتحدة ذاتها بإيلاء الأولوية لتعيين وترقية المرأة ولا سيما في المستوى السياسي العالمي ومستوى صنع القرار. ومن شأن إنشاء وظيفة مستشار رفيع المستوى للأمين العام أن يساهم في تحقيق هذا الهدف.

٢٥ - السيدة جوردون (جامايكا): قالت إن المشكلة الرئيسية التي تواجه المرأة والمجتمع ككل في جامايكا هي انتشار الفقر. وقد أدت حدة الفقر في السنوات الأخيرة ليس فقط إلى إعاقة فرص الأجيال المقبلة وإنما عكست في الواقع كثيراً من المكاسب التي تم تحقيقها بجهد جبار في مجال حقوق المرأة. ولذلك اعتبرت جامايكا مهمة تخفيف حدة الفقر الأولوية القصوى على جدول أعمالها الوطني. ونظراً لأن ما يزيد عن ثلثي الأسر الجامايكية ترأسها المرأة، فحتى تنفيذ السياسات التي لا توجهه خصيصاً للمرأة تؤثر فيها. وتركز الخطة الوطنية لجامايكا لتنفيذ منهاج عمل بيجينغ أساساً على قضايا الفقر والعنف الموجه ضد المرأة والطفل، والتعليم والتدريب، والعمل وعدم المساواة في اقتسام السلطة وصنع القرار. وتمت معالجة تلك القضايا أيضاً على الصعيد الإقليمي والدولي.

٢٦ - ومضت تقول إن وفدها يود أن يسلط الضوء على العمل الممتاز الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة المرأة والتعليم في جامايكا. وجامايكا ملتزمة بالإبقاء على قوة الدفع وروح بيجينغ. وقالت إن من المنطقي أن يكون الالتزام على الصعيد الدولي التزاماً جاداً نظراً

لأن جامايكا كغيرها من البلدان الأخرى تحتاج للدعم والمشورة من المنظمات الدولية ولا سيما الأمم المتحدة، في تنفيذها لمنهاج العمل.

٢٧ - واسترسلت قائلة إن جامايكا ترى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة منظمتين منفصلتين وبولاليتين مختلفتين ينبغي الإبقاء عليهما. إذ ينبغي أن يحتفظ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدوره في دعم المشاريع الرامية إلى إشراك المرأة مباشرة في العملية الإنمائية وأن يواصل تركيزه ولا سيما على المشاريع الصغيرة التي لا تجد اهتماماً من المصادر الأخرى. كما ينبغي أيضاً أن يستمر في الإبقاء على علاقته المستقلة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وألا يتم إدماجه مع أية وكالة أخرى. ويستند نجاح صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى نهجه المركز على التمكين الاقتصادي للمرأة. وإذا حاول الصندوق معالجة جوانب أخرى لمتابعة المؤتمر الرابع المعني بالمرأة فسوف يخاطر بازدواجية عمل هيئات الأمم المتحدة الأخرى وأن يزيد من حجم برامج أعماله الخاصة.

٢٨ - وأردفت قائلة إن للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة دوراً استراتيجياً في مجال البحث والتدريب في قضايا المرأة. وحتى داخل المنطقة الصغيرة للبحر الكاريبي توجد اهتمامات جديدة تتعلق بالمرأة لم تجد البحث المناسب من وجهة نظر دولية. وتوافق جامايكا على ضرورة تعزيز المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ويمكن وضع بعض مشاريع البحث والتدريب المتعلقة بالمرأة والتي تجريها حالياً بعض هيئات الأمم المتحدة الأخرى تحت إشراف المعهد الذي ينبغي عليه أن يقيم رابطة عمل وثيقة مع المؤسسات الإقليمية والوطنية الحكومية منها وغير الحكومية. وقالت إن وفدها يؤيد التوصية بأن يواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة التعاون فيما بينهما ومع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة على أن يعمل كل في إطار ولايته. وترى جامايكا أنه باتباع ذلك النهج المنسق والمعزز سيكون من الميسور تحقيق الأهداف المحددة في منهاج عمل بيجين.

٢٩ - السيدة وحيد - جونيجو (باكستان): قالت إن استراتيجية الأمم المتحدة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين يجب أن ترتكز على موضوعي التنسيق على صعيد المنظومة ومنظور نوع الجنس اللذين تم تحديدهما في تقرير الأمين العام (A/50/744). وإن أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي دوراً ناشطاً جداً يؤديه في جعل قضايا نوع الجنس تصبح الاتجاه السائد في أنشطة جميع اللجان العاملة والوكالات المتخصصة. كما ينبغي للمجلس أن يشجع اللجان العاملة على صياغة توصيات لنفس الغرض وأن يكون في الطليعة في كفالة التنفيذ الأمين لما تمخض عنه المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٣٠ - ومضت تقول إن لجنة مركز المرأة ينبغي تعزيزها وجعلها مركز التنسيق لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وهذه اللجنة، تدعيمها شعبة النهوض بالمرأة إذا تم تعزيزها وإعادة تنشيطها، يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في رصد تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تمكين المرأة. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يزيد من عضوية اللجنة وأن يستعرض ولايتها بغية تمكينها من أداء تلك المهام. وقالت إنه

يجب النظر في اقتراحات الأمين العام بشأن التنفيذ على صعيد المنظومة نظراً دقيقاً كما يجب أن تجري موازنة للتكاليف والفوائد الإجمالية لوجود خبير استشاري على مستوى رفيع أو مجلس على مستوى رفيع.

٣١ - وأردفت قائلة إن التوجيه الذي قدم لوكالات الأمم المتحدة الأخرى ليس كافياً. فالولايات التي أعطيت للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وإدارة شؤون الإعلام، ولجنة التنسيق الإدارية ولايات شديدة العمومية؛ ويلزم وضع خطوط واضحة لمسؤولياتها ومساءلتها. كما يلزم قيام الآليات الحكومية الدولية برصد دقيق لتطور المؤشرات الرئيسية، والدعاوة لقضايا المرأة، والتنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة وعن طريق الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٢ - واستأنفت تقول إن تقرير الأمين العام لا يوفر توجيهها كاملاً بشأن الموارد. فالدعوة التي وجّهت إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمساعدة البلدان على تنفيذ منهاج العمل لا بد من متابعتها عن طريق آلية استشارية تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. والامتيازات التي قدمت في مؤتمر بيجين بشأن الموارد الجديدة والإضافية ينبغي ألا تذهب سدى؛ ويجب توليد الموارد لحراس الهدف الاستراتيجي المتمثل في تمكين المرأة في جميع مجالات الحياة.

٣٣ - وأعربت عن اعتقاد وفدها بأن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هما كيانان منفصلان لهما ولا ينتميان متميّزان وبأنه ينبغي تعزيزهما؛ وإن اندماجهما سيؤدي إلى نتائج عكسية ويعود بالضرر على أنشطة البحث والتدريب التي يضطلع المعهد الدولي بها حالياً. أما صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيمكن أن يتم تطويره تدريجياً ليصبح الوكالة الرائدة للتمكين الاقتصادي والسياسي وحقوق الإنسان للمرأة.

٣٤ - وواصلت قائلة إنه يلزم إيجاد ثقافة جديدة من التعاون والمشاركة والحوار مع المنظمات غير الحكومية، لا سيما تلك التي تكون على مستوى القاعدة. ولا بد للأمم المتحدة من تحسين ترتيباتها للتشاور مع المنظمات غير الحكومية، وسيتعين على الحكومات، على المستوى الوطني، أن تستكشف آليات جديدة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

٣٥ - وأضافت قائلة إن حكومتها تبنّت استراتيجية متعددة الفروع مصممة لإنهاء التمييز ضد المرأة، وتوفير الرعاية الصحية وفرص التعليم والعملة للمرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. واتخذت خطوات لتعديل وإلغاء جميع القوانين التمييزية، وانضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في آب/أغسطس ١٩٩٥. وقالت إن باكستان تخاطط للشروع في برنامج شامل للنهوض بالمرأة؛ وإن من المجالات الحساسة التي تهتم بها تمكين النساء الباكستانيات من ترسیخ أنفسهن في الأعمال التجارية وفي الصناعة عن طريق توفير الخدمات المالية لهن بغض النظر عن مركزهن الاقتصادي أو بيئتهن الثقافية.

٣٦ - واستأنفت تقول إن وفدها يحث على التعجيل في عملية المحاكمة على جرائم الاغتصاب التي ارتكبها الصرب في البوسنة والهرسك. وقالت إن النساء والفتيات في ولاية جامو المتنازع عليها وفي كشمير ما زلن يتعرضن للعنف الفظي والمنتظم والمتوافق وبرعاية من الدولة. وقد قامت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الهندية، ومنظمات حقوق الإنسان في كشمير بتوثيق الأدلة على جرائم الاغتصاب والإساءة الجنسية والتحرش والاختطاف التي قامت بها قوات الأمن الهندية. وقد رفضت الهند بازدراً جميع الطلبات المقدمة لمحاكمة الأطراف الذين ارتكبوا هذه الجرائم. ويتعين على المجتمع الدولي أن يمارس الضغط على الهند لدعم التحقيق في الجرائم التي ارتكبت وتعاون في مقاضاة المسؤولين عنها ومحاكمتهم بالعدل.

٣٧ - واختتمت قائلة إن إيجاد بيئة شاملة للنهوض بالمرأة يكون عن طريق الالتزام السياسي المتين، وإعطاء الضمانات القانونية للمساواة في الحقوق بين النساء والرجال، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. والمسائل الهامة في المرحلة الأولى هي الحصول على التعليم والرعاية الصحية والموارد الاقتصادية والمالية. أما في الأجل الطويل فينبغي أن تكون مسألة المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع الهدف الأول.

٣٨ - رئيس الأساقفة مارتينو (مراقب الكرسي الرسولي): قال إن وفد الكرسي الرسولي إلى المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، الذي تألف بصورة رئيسية من النساء من كل منطقة من العالم ومن بीئات متباينة، كان مرتاحاً للأجزاء الرئيسية من إعلان ومنهاج عمل بيجين. فالاهتمام الذي وجّه إلى الطفلة تناول ما يجري تجاهله غالباً وهو أن مركز المرأة ورفاهها يتوقفان على المركز الذي يمنح لها بدءاً من مراحل الحياة الأولى. وقال إن التعليم هو أداة أساسية لإحراز أهداف المؤتمر، وإن نجاح منهاج سيتوقف على ما إذا كانت التدابير المتخذة لتزويد جميع الفتيات والنساء بتعليم أساسى على الأقل تؤخذ على محمل الجد. وقال إن الفروع المتعلقة بالفقر والتعليم والموارد من أجل التنمية هي جوهر منهاج؛ غير أن تحقيق تغيير حقيقي في النظرة والسلوك لدى الأمم والطبقات الاجتماعية الغنية لا بد منه لتحقيق الأهداف المذكورة في هذه الفروع. وينبغي تشجيع الحكومات وسائر قطاعات المجتمع ذات الصلة على دعم الإجراءات المقترحة بالموارد المالية اللازمة للتوعيـض عن عدم وجود مثل هذا الالتزام في الوثيقة نفسها. وقال إن البابا يوحنا بولس الثاني أصدر نداء خاصاً إلى جميع المؤسسات الكاثوليكية للتعليم والصحة وسائر المؤسسات بتبعة موظفيها ومواردها للوفاء باحتياجات الفتيات والنساء، لا سيما من كن أكثر حرماناً.

٣٩ - وأضاف يقول إن الكرسي الرسولي يؤيد بقوة التدابير الرامية إلى منع العنف ضد المرأة. ففي حين وجّه قدر كبير من الاهتمام الشعبي المحق إلى العنف المنزلي، فإن على المجتمع الدولي ألا يقلل من التزامه بالتغلب على المعاناة التي يتعرض لها ملايين البشر، وخصوصاً النساء والأطفال، في المنازل عـات المدنية والدولية. فالـهـاجرون من النساء والأطفال أن يواجهـون ما يـجدـون أنه حالات مـيـوسـ منهاـ، ثم عليهم أيضاً أن يواجهـوا كـلـ الـبلـدانـ المـخـصـيفـةـ والـجهـاتـ المـانـحةـ المـحـتمـلةـ التي يـكونـ تعـاطـفـهاـ وـمسـاعـتهاـ منـ الأمـورـ الأـسـاسـيةـ لـبقـائـهمـ.

٤٠ - ومضى يقول إن من المؤسف ألا يستطيع الكرسي الرسولي أن ينضم إلى توافق الآراء بشأن تقرير مؤتمر بيجين بأكمله لأن له اعترافاً قوياً على جوانب معينة من هذه الوثيقة. ففي حين أعيد التأكيد في الإعلان على الكرامة الإنسانية المتأصلة في المرأة وكذلك في الرجل فإن وفد الكرسي الرسولي شعر بالفزع إزاء المعارضه القوية التي وجهتها محاولة إيراد هذه الحقيقة في منهاج العمل. فعدم الاعتراف بأهمية الكرامة الإنسانية هو بمثابة تهديد للأساس الذي تقوم عليه حقوق الإنسان، وكذلك الأساس المفاهيمي للإجراءات المناهضة للتمييز الجائر والاستغلال البشري بشكله الجنسي والاقتصادي وغيرهما من أشكال.

٤١ - واستأنف يقول إن فرع منهاج العمل المخصص للصحة يقدم معالجة غير متوازنة وسطحية للاحتياجات الصحية الرئيسية لمعظم نساء العالم، لا سيما أكثر النساء فقراً. ولا يوجه سوى اهتمام ضئيل نسبياً للجوانب الأساسية كالحصول على مياه الشرب السليمة، والمراافق الصحية الملائمة، والإسكان الكافي. وفي حين عرّضت على نحو موسع أحكام تتعلق بـ "الصحة الإنجابية" و "الحقوق الإنجابية" و "الإجهاض غير المأمون"، رفضت محاولات إيراد التدابير اللازمة لتخفيض معدلات الاعتنال والوفاة بالنسبة للأم. فالهاجس الواضح لدى بعض الوفود فيما يتعلق بالنشاط الجنسي للمرأة وبالحد من الإنجاب يظهر في التأكيد الذي وضع على هذه المسائل، في حين أن الوسائل الملموسة لمعالجة حاجات المرأة الصحية العامة التي تتطلب التزاماً مالياً قد جرى تجنبها أو تقييدها بحذر. وقال إن هناك ناحية أخرى تدعوه إلى القلق وهي المصطلحات الغامضة التي يمكن أن تتطوّي على تأييد لبعض الممارسات الجنسية والإنجابية التي لا يقبلها عدد كبير من الوفود لو ذكرت بصراحة. فالتحيز العقائدي لدى كثير من الوفود التي قاومت اقتراح إعلام المرأة بالمخاطر الصحية المتعلقة بمنع الحمل الهرموني والإباحية والإجهاض لا يعكس توافقاً في الآراء، بدليل وجود عدد كبير من التحفظات على بعض الفقرات، ومنها بيان من وفد الكرسي الرسولي بالذات.

٤٢ - وقال إن الكرسي الرسولي يعرب عن استحسانه للاعتراف الذي منح لأهمية دور المرأة في الأسرة من حيث عنايتها بأطفالها وبأفراد الأسرة الآخرين. ومن المهم أن منهاج العمل يؤكّد على الأسرة من جديد بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، لكن ما يبعث على الانزعاج أن يصر عدد من الوفود على تكرار تقييد "الأسرة" على أنها توجد في أشكال متفاوتة؛ فمثل هذا التقييد يمكن في المستقبل أن يقوض التزام الدولة والمجتمع بتوفير الحماية والدعم للأسرة، فيتقوض رفاه المرأة والطفل داخل الأسرة.

٤٣ - وقال إن الكرسي الرسولي يؤكّد من جديد على الدور الفريد للمرأة في الأسرة، لكنه يعلق أهمية ذلك على التأكيد الوارد في تقرير مؤتمر بيجين على ضرورة حضور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والوطني والدولي. ويلزم اتخاذ تدابير فعالة للمتابعة لكتفالة حق المرأة في التمتع بفرص وظروφ متساوية مع الرجل في مكان العمل وكذلك في سائر هيأكل المجتمع. فالتأكيد من جديد على صفة الشمول في جميع حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية إنجاز هام. ومما له أهمية خاصة أن يعترف إعلان ومنهاج عمل بيجين بأهمية الضمير والدين في حياة النساء والرجال وأن يؤكّد أن

تلك الجوانب هي حقوق للإنسان وتسهم في النهوض بالمرأة. لذلك فإن من المتوقع أن يتم الاعتراف بهذه الحقوق لدى التنفيذ العملي لتلك الصكوك.

٤٤ - واختتم قائلاً إن الكوفي الرسولي يعلن تأييده لجوانب التقرير التي يعتبرها إيجابية وتعمل لمصلحة المرأة؛ ويعرب عن الأمل في أن تتغلب المرأة نفسها على نواحي القصور في هذه الوثيقة.

٤٥ - السيدة ميفورو (اليابان): قالت إن إنجازات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة استندت إلى إنجازات ما سبقة من اجتماعات للقمة ومؤتمرات عقدتها الأمم المتحدة، ومنها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٤٦ - وأعربت عن الأسف لأن الوثائق المطلوبة من أجل النظر في البند ١٦٥ من جدول الأعمال لم يتم تعديها في الوقت المناسب؛ وقالت إن التوصيات الواردة في الوثيقة A/50/744 لا تأخذ إجراء ينبغي أن تدرس بالتفصيل في الدورة المقبلة للجنة مركز المرأة.

٤٧ - واستأنفت تقول إن منهاج عمل بيجين هو خطة لتمكين المرأة، وإن من دواعي سرور وفد بلدها أن يشير المنهاج إلى المرأة بوصفها عنصرًا فاعلاً بدل أن يشير إليها بوصفها عنصراً مستفيداً. وقالت إن مما له أهمية بالغة أن يتم نقل المرأة من هامش المجتمع إلى مركزه. وذلك لا يعني تبادل موقع المرأة والرجل أو مجرد دعوة المرأة إلى المركز في هيكل يكون في مركزه الذكور، بل هو بالأحرى إعادة تصميم لهيكل العلاقات بين الجنسين. وقالت إن وفد بلدها يعلق أهمية كبيرة على إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في جميع السياسات والبرامج على المستوى المجتمعي والوطني والإقليمي والدولي. وهو يعتقد بقوية أن المنظور المتعلق بنوع الجنس ينبغي أن يدرس في علاقاته مع جميع المسائل، لا مجرد أنه "مسألة خاصة بالمرأة"، كما لا ينبغي أن يستعمل فقط كأداة سياسية. فالاهتمامات المتعلقة بنوع الجنس توجد على نحو مشترك فيسائر القضايا وينبغي أن تكون موضع اهتمام رئيسي لدى معالجة جميع المسائل ذات الأهمية العالمية.

٤٨ - وقالت إن وفد بلدها ملتزم بأن حقوق المرأة هي حقوق إنسان وتشتمل على حق المرأة في السيطرة على صحتها الجنسية والإيجابية، بعيداً عن الإكراه والتمييز والعنف. فالعنف ضد المرأة هو انتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بها وهو مشكلة عالمية؛ ولذلك فإن القضاء عليه هدف عاجل وهام. وقالت إن اليابان تعتزز تعزيز جهودها لدعم الإجراءات الوطنية والمجتمعية لتلك الغاية من خلال مؤسسات منتظمة للأمم المتحدة، وخصوصاً صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٤٩ - واستأنفت تقول إن على الحكومات، بموجب منهاج العمل، مسؤولية رئيسية عن التنفيذ. وقالت إن وفدها يعترف أيضاً بأهمية الدور الذي يؤديه منسقون الأمم المتحدة المقيمين في البلدان النامية. وإن اليابان شرعت في مبادرة بشأن المرأة في التنمية فيما يتصل ببرنامجهما الرسمي للمساعدة الإنمائية، بغرض دعم

جهود البلدان النامية للنهوض بمركز المرأة. وقد أنفقت ما يقارب بليون دولار لمشاريع المرأة في التنمية في عام ١٩٩٤ وتعتزم أن تواصل زيادة هذه المساعدة في المستقبل. كما كشفت جهودها لدعم أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ذلك المجال. أما في الأمم المتحدة، فإن من المهم إدماج منظور يتعلق بنوع الجنس في جميع السياسات والتدابير؛ وينبغي لجميع هيئات الأمم المتحدة أن تعالج قضايا نوع الجنس كما أن الحاجة تدعو بوضوح إلى التنسيق والرصد.

٥٠ - ومضت قائلة إن لجنة مركز المرأة ينبغي أن تؤدي دوراً رئيسياً في رصد تنفيذ منهاج العمل ومساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق الإبلاغ عن التقدم المحرز. وقالت إنه ينبغي للمجلس أن يدخل القضايا المتعلقة بنوع الجنس في مناقشاته لجميع المسائل المتعلقة بالسياسة، وإن اليابان ترحب باقتراح المجلس بتخصيص أحد الأجزاء الرفيعة المستوى وأحد أجزاء التنسيق قبل سنة ٢٠٠٠ للنهوض بالمرأة. وإن من الضروري إنشاء مركز تنسيق فعال لقضايا المرأة، بغية القيام على نحو فعال بتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة. كما ينبغي أن تنتقد الخطة المتوسطة الأجل على صعيد المنظومة للنهوض بالمرأة، ١٩٩٥-٢٠٠١، بحيث يتجلّى فيها منهاج العمل. وأخيراً، ينبغي أن يزداد في عدد النساء في الوظائف العليا داخل المنظمة. أما بالنسبة لاقتراح الأمين العام بإنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى معنى بالنهوض بالمرأة، فإن اليابان تعتقد أن هناك بعض النقاط، كالعلاقة بين المجلس ولجنة مركز المرأة، واحتضانات المجلس، والآثار المالية المترتبة على إنشائه، وحتى الحاجة لمثل هذا المجلس، يجب أن يتم توضيحها أولاً.

٥١ - واختتمت بالإعراب عن رغبة اليابان في إبراز الدور الهام الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية وجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. وقالت إن اليابان ما زالت على الدوام تعزز الاتصال مع المنظمات غير الحكومية وإنها لذلك الغرض عينت ممثلاً عن المنظمات غير الحكومية ليكون عضواً في وفدها إلى اللجنة الثالثة. وقالت إن اليابان تتطلع إلى إقامة علاقة مشاركة أكثر نضجاً وتساوياً بين الحكومات ومع المنظمات غير الحكومية من خلال تعزيز التفاهم المتبادل والعمل المشترك.

٥٢ - السيد تشيرنغ (بوتان): ترأس الجلسة.

٥٣ - السيد لامبتي (غانبا): قال إنه انبثقت رسالة واضحة عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، هي أن الوقت قد حان للاعتراف بأن النهوض بالمرأة شرط أساسى للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في العالم، وأن المساواة بين الجنسين هي حق أساسى من حقوق الإنسان. وقال إن المشاركين دلّوا في بياناتهم على أن المشاكل التي تواجهها المرأة والعقبات التي تقع في طريق النهوض بها تكاد تكون متطابقة في جميع أنحاء العالم، ولا تختلف إلا في درجة شدتها. وقال إن ذلك الإدراك مكن من تحقيق توافق الآراء في المؤتمر.

٥٤ - وأضاف يقول إن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة هي فرصة مناسبة لتقييم ما أحرزته المنظمة من أجل قضية المرأة. فالمؤتمرات الثلاثة بشأن المرأة التي سبقت مؤتمر بيجين أسهمت

في التعزيز التدريجي لدور المرأة القانوني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العالم، لكن المرأة ظلت الضحية الأولى لل الفقر والمرض والتمييز والبطالة والتهبيش والعنف والنزاع المسلح. وقد عقدت آمال كبيرة على استراتيجيات نيريوي التطلعية، لكنه لم يتحقق إلا القليل. وإن من الضروري الآن تعزيز الحماسة والإرادة اللازمتين لكافلة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. ويلزم أن تقوم الحكومات بتعزيز فعالية الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة ولا بد من إنشاء مؤسسات تكون مسؤولة عن إدماج التحليل من حيث نوع الجنس في السياسات والبرامج.

٥٥ - واستأنف قائلاً إنه، في غانا، سيقدم وفد من النساء مقترنات إلى مجلس الوزراء قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ لتنفيذ منهاج العمل. وتعقد الحلقات الدراسية لنشر نتائج المؤتمر ومناقشة مجالات الاهتمام الحساسة الثانية عشر. وتوجد خطط لإنشاء مصرف للمرأة بغية تعزيز استقلال المرأة الاقتصادي ودفع جهودها في مجال المقاولة إلى الأمام. وقد دعت السيدة الأولى مؤخراً جميع الأحزاب السياسية إلى القيام بعمل إيجابي لكافلة أن تشكل المرأة ٤٠ في المائة على الأقل من عضوية البرلمان بعد انتخابات عام ١٩٩٦. وإن مثل هذه الأعمال الضئيلة والملموسة لا بد من تكرارها في المنازل والمجتمعات الصغيرة. ولا يحتاج إلى موارد مالية، بل إلى مجرد تغيير في الموقف. لكن تحصيص الموارد سيكون ضرورياً لتنفيذ منهاج العمل تنفيذاً فعالاً.

٥٦ - وأردف يقول إن منهاج العمل لم يخصص دوراً لوكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والمجتمع المدني. وأضاف أن منهاج العمل دعا، على وجه الخصوص، إلى تعزيز آليات الأمم المتحدة التي تعالج قضايا المرأة. وسيكون من مسؤولية الأمين العام أن يكفل أن تعمل جميع الهيئات المحددة في منهاج بطريقة متبدلة الدعم والتأثير. وقال إن من المؤسف لذلك أن تلقى بعض الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ حصيلة المؤتمر (A/50/744)iska على الطريقة التي يعتزم بها الأمين العام إنجاز هذه المهمة. فأولاً، بينما يعترف التقرير بالدور الجديد الموسع لشعبة النهوض بالمرأة، لم يخصص اعتماداً للمسؤوليات الإضافية لهذه الشعبة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦. وثانياً، في حين أن المؤتمر طلب إلى الأمين العام أن ينشئ وظيفة رفيعة المستوى لمستشار بشأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس في مكتبه، ذكر الأمين العام في تقريره أن من غير المناسب أن يطلب التمويل لإحداث هذه الوظيفة. غير أنه اقترح في نفس التقرير إنشاء مجلس رفيع المستوى لتقديم المشورة له بشأن النهوض بالمرأة. فإذا كان لا يوجد اعتماداً لوظيفة مستشار، فإن وفده يتساءل من أين سيأتي المال لإنشاء مجلس بأكمله. وقال إن وفده بلده، مع ذلك، يؤيد معظم التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ويعتقد أنه إذا نفذت بفعالية وصدق، فإنها ستسمم اسهاماً ضخماً في رفاه نساء العالم.

٥٧ - السيد بيس (مالطة): قال إن الحملة المنادية بمساواة المرأة قد حققت، في العشرين سنة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعنى بالمرأة، أوجه تقدم لا يمكن إنكارها: فالحكومات أصبحت تعتمد تشريعات تعترف بحق المرأة في تكافؤ الفرص، ونتيجة لذلك، يتزايد حضور المرأة في

سوق العمل وفي الحياة العامة، وتوسيع أمامها فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم؛ ومع ذلك، لا تزال المرأة تواجه الحرمان، وأحياناً التمييز، في مجالات متنوعة.

٥٨ - ومضى يقول إن النساء لا يزلن غير موجودات بأعداد كافية في مستوى صنع القرار وأن هذه الحالة تلقي مسؤولية جسيمة على عاتق كبار المسؤولين، الذين يجب أن يضمنوا استشارة المرأة بشأن احتياجاتها وأولوياتها؛ ولا بد من الإشارة إلى أن الاختلافات الاجتماعية بين المرأة والرجل ناجمة، إلى حد بعيد، عن المجتمع، وليس حتمية: فالارتقابات المنطقية على التشدد ملموسة والواضحة المعالم بشأن ما يلائم المرأة أو الرجل من حيث المظهر والصفات، والسلوك، والعمل، لا تزال شائعة جداً. وأضاف أن نهجاً مختلفة قد اعتمدت لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل؛ فنهج السوق الحرة، الذي يجعل الأفراد يتولون أمور مهاراتهم ومواردهم بأفضل ما لديهم من إمكانيات لم يُنفع إلا إلى استمرار عدم المساواة؛ وفي أغلبية الحالات، كان لا بد للتشريع من أن يدعم تكافؤ الفرص؛ وقد تطور مفهوم التمييز فأصبح لا يقتصر على التمييز المقصود الذي يمارسه الأفراد المتحيزون، وإنما يشمل أيضاً التمييز المنتظم الذي يؤدي إلى أثر سلبي غير مقصود على المرأة؛ ونتيجة لذلك، يوجد الآن اعتراف بأن القضاء على التمييز لا يستدعي فقط توفير التعليم الذي يستهدف تغيير المواقف الفردية، وإنما يتطلب أيضاً إدخال تغييرات على السياسات والممارسات التنظيمية.

٥٩ - وأضاف أن تحقيق المساواة بين المرأة والرجل يستلزم إدخال تغييرات على ثلاثة مجالات رئيسية؛ فهي مجال العمالة، تشمل الأهداف الرئيسية، بالنسبة إلى المرأة تساوي الأجور، وتكافؤ فرص التوظيف والترقية، والاشتراك في نقابات العمال وغيرها من المؤسسات الاجتماعية؛ وفي محيط الأسرة، من الضروري الاعتراف بحق المرأة المتساوي في اتخاذ القرارات بشأن الأسرة وفي العمل خارج المنزل؛ وينبغي الاعتراف بالعمل الذي تؤديه المرأة بدون أجر، وعلى أزواجهن أن يتحملوا قسطاً أكبر من المسؤوليات الأسرية والأعمال المنزلية؛ وأخيراً، في مجال صنع القرار، ينبغي أن تحظى المرأة بتمثيل كاف في البرلمان، وال المجالس المحلية، والمناصب العليا في الخدمة المدنية، والهيئات القضائية؛ وإذا أريد لهذه الأهداف أن تتحقق، فلا بد من التغلب على العقبات المتمثلة في التحيز ونقص التعليم ونقص الثقة.

٦٠ - وأشار في خاتمة كلمته إلى أن حكومة بلده اعتمدت، طوال العشر سنوات الأخيرة، قوانين تضمن للمرأة المساواة في المشاركة على جميع مستويات المجتمع، وقامت، من خلال التعليم والحوافز، بتشجيع التغييرات اللازمة بغية تحقيق المساواة بين المرأة والرجل.

٦١ - السيد غوباريتش (بيلاروس): قال، إنه أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، برزت إلى الوجود صورة واضحة عن حالة المرأة في جميع أنحاء العالم وعن المشاكل التي تواجهها؛ وفيما بعد تحددت، خلال المؤتمر، الأهداف والتactics الاستراتيجية؛ والآن بدأت أهم مرحلة: مرحلة العمل التطبيقي، وما من شك في أن الحكومات تتحمّل المسؤولية الأساسية عن التنفيذ الناجح للالتزامات المعقولة في بيجين؛ ولكن بالنظر إلى الطابع الدولي الذي تتسم به المشاكل المبينة في منهاج العمل، من الواضح أن

الأمم المتحدة يجب أن تؤدي دورا تنسيقيا؛ وهذا الأمر يستدعي، بدوره، إجراء استعراض لأنشطة أجهزة الأمم المتحدة التي تهتم مباشرة بقضايا المرأة، ومنها، على سبيل المثال، لجنة مركز المرأة. وأعرب عن تأييد وفد بلده التام للاقتراح الذي قدمه الوفد البولندي ودعا فيه إلى توسيع ولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في منطقة أوروبا الشرقية. وأضاف أن المشاكل التي تواجه المرأة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية جديرة بأن يوليه الصندوق اهتماما جديا للغاية.

٦٢ - ومضى يقول إن المرأة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية آخذة في فقد المزايا التي كانت تتمتع بها أيام الاقتصاد المخطط؛ وبرغم انعدام تمييز رسمي، كانت أضرار التغيرات المؤسسية والهيكلية والسياسية في تلك البلدان أشد على المرأة منها على الرجل، ومن مظاهر التناقض أن المرأة لم تؤثر أي تأثير تقريرا في مجرى تلك التغيرات.

٦٣ - واستطرد يقول إن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في بيلاروس حدت بشدة من قدرة الحكومة على تنفيذ أهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية ومنهاج عمل بيجين؛ ومع ذلك فإن عملية إنشاء هيكل تنفيذي يتولى مسؤولية صياغة وتنسيق وتنفيذ سياسة للنهوض بالمرأة، وتوفير الحماية الاجتماعية لها أثناء الفترة الانتقالية، توشك أن تكتمل.

٦٤ - وذكر أن مشكلة نقص تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار في بيلاروس تستحق اهتماما خاصا؛ فطوال العقد الماضي، سجلت نسبة النساء في القوى العاملة ارتفاعا ملحوظا، ولكن عدد اللواتي بلغن مناصب الإدارة العليا قليلا جدا، سواء في القطاع الخاص أو في قطاع الدولة؛ وزيادة عن ذلك، تواجه النساء اللواتي بلغن تلك المناصب عراقيل مردتها إلى عدم وجود أساليب إدارية خاصة بالإثاث وإلى نقص الثقة بالنفس؛ وقد أدت الأولوية التي كانت تناط، في السابق، بالصناعة التحويلية، إلى الحد من ارتقاء المرأة إلى مناصب الإدارة العليا؛ وعلى النقيض من ذلك، عزز الانتقال إلى اقتصاد السوق أدوار المختصين في الاقتصاد، والمحامين، وعلماء الاجتماع، والمدرسين، وهي مهن تسود فيها المرأة؛ ومن شأن هذا التطور أن يوسع مجموعة النساء المتاحة، لاختيار العاملين في الوظائف الإدارية العليا.

٦٥ - وأعرب عنأمل وفده أن تقدم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وغيرها من الهيئات الدولية، المساعدة اللازمة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وذكر، خصوصا، أنه يجب اعتماد برنامج عمل شامل من أجل تحسين حالة المرأة في تلك البلدان.

٦٦ - السيدة فاديatici (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن النهوض بالمرأة وتحقيق العدالة والإنصاف بين المرأة والرجل شرطان أساسيان لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولا ينبغي النظر اليهما على أنهما قضية منفصلة تهم المرأة. وأضافت أن تمكين المرأة أمر أساسى لتحقيق الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي للجميع، وأن هذه الأهداف الحاسمة تستدعي تصميما من جميع أعضاء المجتمع الإنساني، والتزاما من الحكومات في كافة أنحاء العالم، وتعاونا دوليا واسع النطاق.

٦٧ - ومضت تقول إن المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة أتاح فرصة للبحث في العقبات الجمة التي تعترض النهوض بالمرأة؛ وبينما حظيت بعض الجوانب باهتمام واسع النطاق، تшوب منهاج العمل تقائص متأصلة، مثلما ظهرت كثرة التحفظات التي أبديت عليه؛ غير أن بلدانها يؤكد التزامها بتنفيذ منهاج العمل في إطار الاحترام الكامل للإسلام والقيم الأخلاقية للمجتمع.

٦٨ - ورأت في العنف ضد المرأة عائقاً يعترض تحقيق المساواة والتنمية والسلام. وقالت إن بعض مجموعات النساء، ومنهن المنتديات إلى أقليات أو العائشات في أحوال نزاع مسلح، يشكلن مجموعات ضعيفة جداً. وأضافت أن الاتجار بالنساء صناعة عالمية تتخطى الحدود والثقافات، وأنه يزدهر شأنه شأن البغاء، بسبب تكاثر النساء اللواتي يعشن في فقر مدقع. وذكرت أن هناك حاجة إلى أن تتخذ الحكومات والمنظمات الدولية تدابير حاسمة لمكافحة هذا الاتجار.

٦٩ - وأشارت إلى أن أعداد المستنات تتزايد، في جميع أنحاء العالم، وأن الكثیرات منهن يواجهن مشاكل في مجالات مثل التغذية، والصحة، وظروف العمل، والعنف. واعتبرت أن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير تحميهم من التمييز وتشجع مشاركتهن في المجتمع؛ كما أن حالة المرأة في المناطق الريفية تشكل عنصراً رئيسياً في السياسة الإنمائية. وأضافت أن حكومة بلدها قد اتخذت، في هذا الصدد، عدداً من الخطوات الهامة التي أفضت إلى انخفاض معدلات الأمية بين النساء الريفيات انخفاضاً حاداً منذ عام ١٩٧٦. وإلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد الفتيات الريفيات اللواتي يلتحقن بالمدارس.

٧٠ - وذكرت أن مشاركة المرأة على مستوى الوظائف التنفيذية ووظائف الإدارة، بما في ذلك مناصب صنع القرار الرئيسية، قد تزايدت في بلدها، مثلما تزايد عدد المنظمات التي تضطلع بأنشطة تتصل باهتمامات المرأة. وأضافت أن الفجوة التعليمية بين المرأة والرجل ما فتئت تتقلص، وأن عدد خريجات الجامعات وشاغلات المناصب في التعليم العالي قد تضاعف تقريراً في السنوات الست الماضية؛ ونسبة الموظفات الحكومية زادت إلى ٢٦,٥ في المائة، والنساء يشغلن، بصورة متزايدة، مناصب متخصصة في القطاع العام، ولا سيما في وزارات مثل الصحة، والثقافة، والتعليم العالي.

٧١ - وأشارت إلى أن المجتمع الدولي قد اتخذ، بالرغم من الصعوبات المتزايدة، خطوات فعلية من أجل النهوض بالمرأة، وأن المستقبل يبدو مشرقاً بالنسبة إلى مركز المرأة في جميع أنحاء العالم. واختتمت كلمتها قائلة إن بإمكان تهيئة عالم أطول استدامة وأكثر ازدهاراً وأمناً بالنسبة إلى المرأة، وذلك من خلال تنفيذ скوك ذات الصلة، مع إيلاء الاحترام الواجب لما ترسم به مختلف المجتمعات من تنوع وما تعنته من قيم أخلاقية.

٧٢ - السيد ساكونهينيهوم (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية): قال إن مساواة الجنسين في الحقوق شرط أساسي للعدالة الاجتماعية، والتنمية، والسلام. وأضاف أن النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة يتطلبان إشراك المرأة والرجل على قدم المساواة، بوصفهما طرفين مستفيدين وعنصرين فاعلين.

٧٣ - ومضى يقول إنه، رغم الزخم القوي الذي أعطته المؤتمرات الدولية المعقدودة مؤخرا للجهود الدولية الرامية إلى تحسين مركز المرأة، لا يزال يتسع إنجاز الكثير والعالم على أبواب حقبة الألف الثانية؛ فالانتهاكات الخطيرة للحقوق الأساسية للمرأة لا تزال تحدث في بعض أنحاء العالم، ومشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار في المجال السياسي لا تزال هدفا بعيد المنال؛ وبغية تهيئة عالم أعدل وأنصف، يجب أن تُتخذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإزالة العقبات التي تحول دون بلوغها المساواة في الحقوق والفرص.

٧٤ - وأشار إلى أن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على تعزيز الحقوق الأساسية للمرأة في لاو؛ فهي إذ تولي الاعتبار للواقع الوطني والخصائص المتصلة لمجتمع لاو، لا تدخل أي جهد لبلوغ ذلك الهدف. وأضاف أن دستور عام ١٩٩١، وكذلك تشريعات عديدة سُنت في البلد مؤخرا، تضمن، الحقوق الأساسية للمرأة؛ والنساء المنتديات إلى مختلف المجموعات العرقية يؤدين دورا حيويا في تنمية البلد وكثيرات منهن يعملن في الصناعة، والصحة، والتعليم، والحكومة. وأردف يقول إن اتحاد المرأة في لاو، الذي أنشئ في عام ١٩٥٥ يساعد الحكومة على تحسين نوعية حياة المرأة من خلال مشاريع في مجالات مثل التعليم والتدريب، والصحة، وتدريب اللغات الأجنبية، وقد صاغ برنامجا استراتيجيا لتنمية المرأة والنهوض بها حتى عام ٢٠٠٠.

٧٥ - واختتم كلمته قائلا إن عهدا جديدا من التعاون الدولي قد بدأ، وأن المرأة في بلده، شأنها شأن المرأة في كل مكان، تتطلع إلى العيش بسلام وكرامة، متحركة من جميع أشكال التمييز والاستغلال، وهي مستعدة للتعاون في أي عمل دولي يرمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

٧٦ - السيد ساي (المراقب عن منظمة الوحدة الأفريقية): أعرب عن استيائه لأن هناك وثائق تتصل ببند هام مثل المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة لم تكن متاحة للوفود، وعن استيائه للطريقة التي عالجت بها الأمانة العامة هذه المسألة من الناحية الإجرائية.

٧٧ - وذكر أن منظمة الوحدة الأفريقية لا تزال ملتزمة بالجهود الرامية إلى النهوض بالمرأة. وأضاف أن مؤتمرات وصكوكا إقليمية متعددة قد أسهمت في إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني اللازم لهذه الجهود في أفريقيا؛ وبالإضافة إلى ذلك، فتح إعلان ومنهاج عمل بيجين آفاقا جديدة للمرأة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما للمرأة في أفريقيا، وذلك بالاعتراف بالإسهام الكبير الذي يمكن أن تقدمه في مجال الهياكل الاقتصادية، وصنع السياسات، والعملية الإنمائية الشاملة.

٧٨ - ومضى يقول إنه، لما كانت حالات النزاع أشد تأثيرا في المرأة منها في غيرها، فإن منظمة الوحدة الأفريقية لا تزال تضع السلام والاستقرار في مقام الصدارة من اهتماماتها. وأضاف أن التنمية المستدامة لن تتحقق بدون السلام. وقد نظمت منظمة الوحدة الأفريقية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مؤتمرا إقليميا بشأن المرأة والسلام والتنمية، اعتمد خطة عمل كمبala بشأن المرأة والسلام؛ كما واصلت

الانضمام إلى المؤسسات الأخرى في بذل الجهود الرامية إلى القضاء على الممارسات التمييزية ضد الفتيات والنساء في أفريقيا وإلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

٧٩ - وأشار إلى أن الالتزامات المعقودة في بيجين لا يمكن أن تترجم إلى نتائج ملموسة بدون توفر الموارد اللازمة، وأنه ينبغي إيلاء الاعتبار الجدي لهذه المسألة بالنظر إلى الأولوية التي تعلقها الحكومات على النهوض بالمرأة. ورأى أن هناك حاجة ملحة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير واسعة التحديد بغية حل مشكلة المديونية، التي تسد آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية القصيرة الأجل في أفريقيا.

٨٠ - وذكر أن تعزيز القدرة المؤسسية تشكل مسألة أخرى ذات أهمية. وأعرب عن موافقة وفده على أن المتابعة الفعلية لإعلان ومنهاج عمل بيجين تستدعي إجراء استعراض للفعالية وسياسة التنسيق على نطاق المنظومة؛ وبناء عليه، يؤيد وفده بقوة فكرة إنشاء وظيفة رفيعة المستوى لمستشار بشأن قضايا الجنسين في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأفاد أنه، في هذا الصدد، يجري النظر الآن في تحويل وحدة شؤون المرأة في منظمة الوحدة الأفريقية إلى شعبة، وتبذل جهود لانتداب وترقية نساء كفوءات في وظائف رفيعة المستوى في منظمة الوحدة الأفريقية.

٨١ - ودعا إلى بذل مزيد من الجهود، على الصعيد الوطني، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المدنية، بغية نشر منهاج العمل على نطاق واسع وعلى جميع مستويات المجتمع. كما دعا الحكومات إلى أن تعيد تخصيص الموارد لمجالات مثل الصحة والتعليم، ولا سيما بالنسبة إلى الطفولة. واختتم كلمته قائلا إن منظمة الوحدة الأفريقية تجدد دناءها للهيئات ووكالات التمويل الدولية من أجل توفير موارد إضافية لتنفيذ منهاج العمل.

٨٢ - السيد موسكي (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن المهاجرات على الصعيد الدولي يشكلن ٥٠ مليون على الأقل من المهاجرين واللاجئين والمشريدين البالغ عددهم ١٢٥ مليون شخصا في العالم. وأضاف أن مشاكل هؤلاء النساء هي مصدر انشغال بالغ لدى المنظمة الدولية للهجرة، التي تسعى إلى زيادة الوعي باحتياجات اللاجئات وفهمها، وتشجيع انتفاع المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، بالمشاريع والخدمات التي تستهدف المهاجرين، وتصميم وتنفيذ مشاريع وخدمات تستهدف المهاجرات على وجه التحديد. وأفاد أن المنظمة تسعى إلى تمكين المهاجرات في كل مرحلة من مراحل العملية.

٨٣ - واستطرد يقول إن المهاجرات اللواتي يستفدن من برامج المنظمة ينتمين إلى مجموعة متنوعة من المناطق والطبقات الاجتماعية، وأكد أن السبل والوسائل التي يحرى من خلالها تمكين هؤلاء النساء يجب أن تكون ملائمة للواقع المحلي.

٨٤ - وخص بالذكر، بين المسائل التي تشكل مصدر انشغال قوي للمنظمة، الاتجار بالنساء، فأفاد أنه وردت تقارير عن نشوء العديد من حالات هذا النشاط الإجرامي، وما يتصل به من إساءة المعاملة، من آسيا

وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤخرا من أوروبا الشرقية. وتتابع يقول إن الاتجار بالمهجرات يشكل اتجاهها متزايدا في إطار تدفقات الهجرة غير القانونية. وذكر أن المنظمة تعطي الأولوية، فيما تضطلع به من أنشطة البحث وتنظيم الندوات وفي تحفيظ برامجها التشغيلية، لمسألة حماية ومساعدة ضحايا الاتجار. وقال إن الدراسات والحلقات الدراسية الإقليمية ودون إقليمية قد ساعدت على زيادة الوعي بهذه المسألة وفهمها؛ كما أن البعثات الميدانية التابعة للمنظمة، في جميع أنحاء العالم، تتبع عن كثب الحوادث والاتجاهات المتصلة بالاتجار بالنساء.

٨٥ - وأضاف أن عناصر برنامج المنظمة الأخرى تشمل الحملات الرامية إلى تزويد المهاجرين المحتملين بمعلومات عن مخاطر ومزالق الاتجار، والتعاون التقني مع الحكومات، وتقديم المساعدة إلى ضحايا الاتجار فيما يتصل بالعودة وإعادة الإدماج.

٨٦ - واختتم كلمته قائلًا إن العمل الرامي إلى تنفيذ منهاج عمل بيجين لا يزال في مرحلته الأولى، وأن المنظمة الدولية للهجرة تتطلع إلى القيام بدور نشط في الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على العنف ضد المهاجرات وتلبية احتياجاتهن الخاصة الأخرى، وبالتالي تمكينهن من التقدم في اتجاه المساواة والتمكين الكاملين.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/C.3/50/L.12/Rev.1)

A/C.3/50/L.12/Rev.1

٨٧ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.3/50/L.12/Rev.1، المعروف "نحو الادماج التام للمعوقين في المجتمع: تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين والاستراتيجية الطويلة الأجل لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها"، الذي لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٨٨ - السيدة ليمجوكو ( الفلبين ): قالت إن إسبانيا، واستراليا، وأيرلاند، وايسلندا، وآيطاليا، والبرتغال، وتونس، وجمهورية كوريا، والسويد، وفنلندا، وكندا، وكوت ديفوار قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. واقتربت، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، إدخال التعديلات التالية على النص: في السطر الأول من الفقرة ٢، تشطب عبارة "جميع"؛ وفي السطر الأول من الفقرة ٨، تضاف عبارة " وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة" بعد عبارتي "الأمين العام"؛ وفي السطر الثاني من الفقرة ٨، تضاف عبارة "تسهيل جمع البيانات ذات الصلة التي ستستخدم ونشرها" بعد عبارة "جهودهم من أجل".

٨٩ - واعتمد مشروع القرار بصيغته المقحة شفويا.

٩٠ - الرئيس: اقترح أن توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تحيط علماً بالوثيقتين التاليتين: A/50/84 E/1995/12. (تقرير الأمين العام الذي يتضمن التقرير المؤقت عن الحالة الاجتماعية في العالم)، و A/50/473 (تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين).

٩١ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨٠٥